

الأثر الدلالي لتظافر المعنيين المعجمي والسياسي في إيضاح المراد ألفاظ (المعنى والدلالة) في شرح الرضي على كافية ابن الحاجب أنموذجاً

The Semantic Effect of Combining the Lexical and Contextual Meanings in Clarifying Intents Lexes (Meaning and Denotation) in *Sharh Al-Radhiy 'alaa Kaafiat Ibn Al- Haajib* as a Case Study

<https://aif-doi.org/AJHSS/106906>

أ.د. عامر فائل محمد بلحاف*

* أستاذ اللغة والنحو – كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الشرقية - سلطنة عُمان

amer197585@gmail.com

الملخص:

الأثر الدلالي لتظافر المعنيين المعجمي والسياسي في إيضاح المراد، ألفاظ (المعنى والدلالة) في شرح الرضي على كافية ابن الحاجب أنموذجاً
حاول هذا البحث أن يرصد الأثر الدلالي الناتج من تظافر أو تمازج المعنيين المعجمي والسياسي لإيضاح المراد، متخذاً من شرح الرضي على كافية ابن الحاجب مدونةً قرآنية لغوية لذلك بغية الوصول إلى مقصود الشارح، وقد حدّد هدفه في تعقب لفظي (المعنى) و(الدلالة) ومشتقاتهما في الشرح في مسعى منه إلى تبيين المعاني المختلفة التي ترد فيها. لذا تم تقسيم البحث إلى مقدمة عامة وتوطئة مقتضية تحدثت عن العلاقة الجدلية بين اللفظ والمعنى، وقسمين اثنين: الأول للمعنى ومشتقاته (أعني، يعني...)، والثاني للدلالة ومشتقاتها (دال، مدلول، يدل)

وقد خرجت الدراسة في نهايتها بعدد من النتائج أهمها: أن الرضي استعمل كلمة (المعنى) استعمالات مختلفة، بعضها معجمي والآخر سياقي تظهر فيه بوضوح مقاصد الكلام ومرامي الخطاب، وهي – أي لفظة المعنى – في هذه الاستعمالات تحمل معاني: المدلول، والمعنى المعجمي، وبيان المصطلح، والتفسير. كما استعمل كلمة (الدلالة) في الشرح بمعنى: (المعنى) قليلاً، و(الإشارة) غالباً، و(الدليل) نادراً. وقد ردّ البحث استعمال النحاة العرب المتقدمين للدلالة على أنها المعنى، وإلى نظرهم للدلالة على أنها مرادفة للمعنى، ذلك أنّ استعمالهم لها مرةً بمعنى (المعنى)، ومرةً بمعنى المدلول فيه من اللبس والغموض الشيء الكثير، وربما لا يتوافق اليوم مع قواعد علم المصطلح التي تنص على استعمال المصطلح الواحد للدلالة على مفهوم واحد.

Abstract

This research attempted to investigate the semantic effect resulting from the synergy or merging of the lexical and contextual meanings to clarify intents. With the aim of reaching the intent of the analyst, the book *Sharh Al-Radhiy 'ala Kaafiat Ibn Al-Haajib* as a linguistic reading blog was used. The objective of the study was determined by tracing the two lexes (meaning) and (denotation) besides their derivatives in the book in a pursuit to elaborate the different meanings contained in it. To this end, the research was divided into a general introduction and a brief preface that talked about the debatable relationship between lexis and meaning, in addition to two parts where the first section is concerned with meaning and its derivatives (I mean, it means...), and the second which is concerned with denotation and its derivatives (signifier, signification, it signifies).

At the end of the study, a number of results were reached at, with the most

important being that Al-Radhiy made use of the word (meaning) in different usages, some being lexical and the others being contextual, in which the intents of speech and the aims of the discourse are clearly manifested. These usages carry the following meanings: signification, the lexical meaning, manifestation of terminology, and interpretation. Further, he used the word (denotation) in the book having the sense of (meaning) to some extent, implying (indication) often, and inferring (evidence) rarely. Moreover, the research refuted the use of the ancient Arab grammarians of denotation as being the meaning, and to their view of the former as synonymous to the latter. This is due to the fact that their use of it in the sense of (meaning) on the one hand, and on the other hand in the sense of the denotation causes a lot of ambiguity and vagueness. And perhaps it does not at present conform with the rules of terminology that stipulate the use of a single term to denote a single concept.

مقدمة:

تري معظم الدراسات اللغوية المعاصرة أن هناك تعاضداً يحصل في النصوص بين المعنيين المعجمي والسياسي في إنتاج الدلالات المقصودة للألفاظ، فلم يعد المعنى المعجمي للكلمة المفردة وحده كافياً في تبين معناها، بخاصة أنه معنى تطراً عليه متغيرات عدة باختلاف الصياغة التي يرد فيها، الأمر الذي يجعل النظر إلى السياق الذي ترد فيه المفردة حقيقة لا مناص منها، إذ لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتحدد معناها خارج السياق، وهي لا تدل بمفردها على شيء. لذا أحاول في هذه الدراسة التي تحمل عنوان (الأثر الدلالي لتظافر المعنيين المعجمي والسياسي في إيضاح المراد... ألفاظ المعنى والدلالة في شرح الرضي على كافية ابن الحاجب أنموذجاً) أن أتعبّ ألفاظاً في الشرح مثل: (معنى، عنى، أعني، دلالة، مدلول، دال، يدل) في مسعى لتبين المعاني المختلفة التي ترد فيها.

قدّم لهذه الدراسة بتوطئة مقتضبة تتحدث عن العلاقة بين اللفظ والمعنى، والإفادة منها في الدراسة النحوية، لتتوزع بعد ذلك على مبحثين: الأول خاص بالمعنى، والثاني خاص بالدلالة. في المبحث الأول: عرّفت أولاً ب (المعنى) لغةً واصطلاحاً، ثم انتقلت إلى ذكر المعاني التي ترد فيها هذه اللفظة في الشرح، تلاها الحديث عن لفظة (أعني) وذكر المعنى الذي ترد فيه، ليختم المبحث بالحديث عن ألفاظ رأى أنّها مرادفة ل (المعنى) وهي: المراد والمقصود. وفي المبحث الثاني: عرّفت الدراسة أيضاً ب (الدلالة) لغةً واصطلاحاً، ثمّ ذكرت المعاني التي ترد فيها، وتحدثت بعد ذلك عن (المدلول) و(الدال)، ليختم الحديث بلفظة (يدل)، وذكرت المعاني التي ترد فيها هذه الألفاظ.

وقد حرصت في مواضع مختلفة من دراستي على ربط هذه المعاني والدلالات بالسياق الذي ترد فيه بالاعتماد على المنهج الوصفي القائم على التحليل، حيث يُسرد نصّ الرضي أولاً دون تدخل أو تعقيب بعدة المقدمات التي ستؤدي إلى النتائج، ثم تُعقب هذه النصوص بالدرس والتحليل والربط، وصولاً إلى آراء أو أحكام معينة. سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

توطئة:

مثلت العلاقة بين اللفظ والمعنى، أو بين الدال والمدلول ثمّ الدلالة محوراً دارت حوله الكثير من الدراسات والبحوث، سواء أكان ذلك في أعمال المتقدمين أم في أعمال المحدثين، وقد حاول معظمهم تفسير العلاقة القائمة بينهما، فذهب بعضهم إلى أنّها علاقة طبيعية ذاتية، وذهب بعضهم الآخر إلى أنّها علاقة عرفية أو اعتباطية، ومن الآخذين بهذا التفسير الأخير: معظم اللغويين العرب (1)

. وقد عنى العرب المتقدمون بهذه العلاقة ولاسيما فيما يتصل بعلم المعاني، وانسحبت هذه العناية إلى فروع أخرى نذكر منها على وجه الخصوص النحو العربي الذي أفاد في منهجه من هذه العلاقة، حيث "تنضح جلياً ثنائية اللفظ والمعنى بمفهومها الواسع في تحليل النحاة في سائر الأبواب، وتسود - على وجه الخصوص - حديثهم عن مقدمات التأليف النحوي الثلاث وهي وحدات: القول، والإعراب والبناء، والنكرة والمعرفة"

(2). ومن الباحثين من يرى "أنّ أهمية جانبي اللفظ والمعنى في النحو ومنهجه - بصورة عامة - تتمثل في المقام الأول في عدة أمور:

أولها: كونها جهتين من الجهات التي تعتمد عليها قواعد التوجيه ووسائل التأويل.

ثانيها: اتصال موضوع النحو بموضوع علم المعاني.

ثالثها: الاستعانة بهذين الجانبين في التقسيم والتصنيف⁽³⁾. ومن يعد إلى التراث النحوي العربي ومؤلفاته سيجد أثر العناية بهذه الثنائية بين اللفظ والمعنى حاضراً في قضايا التوجيه النحوي، وأنماط التأويل، بالإضافة إلى حضور لافِت عند التصنيف والتقسيم.

وشرح الرضي الاسترابادي (ت 686 هـ) على كافية ابن الحاجب هو أحد الشروح المعتبرة في النحو العربي جمعاً وتحقيقاً واختياراً وحسن تعليل، وتظهر فيه شخصية المؤلف النحوية الفلسفية بارعة في استنباط القواعد وتفتيق الأحكام، رغم الغموض الجرم الذي أحاط بحياته؛ إذ لا تطالعنا أغلب كتب التراجم بمعلومات ذي بال عنه، قال السيوطي (ت 911 هـ): "لم أقف على اسمه، ولا شيء من ترجمته، إلا أنه فرغ من تأليف هذا الشرح سنة ثلاث وثمانين وستمئة، وأخبرني صاحبنا المؤرخ شمس الدين بن عزم بمكة أن وفاته سنة أربع وثمانين أو ست"⁽⁴⁾.

وإذا ما طالعنا هذا الشرح فسنجد ألفاظاً تدور بكثرة فيه مثل: معنى، وأعني، ودلالة، ومدلول، ودلّ، ترد كثيراً في مُفتتح الأبواب النحوية، وبخاصة بعد متن ابن الحاجب، وكأنّ الرضي كان يفيد منها في الشرح والتفسير والتوضيح. والسؤال الذي يطرحه البحث هنا: كيف استعمل الرضي هذه الألفاظ؟ هل كان استعمالاً معجمياً صرفاً؟ أم أنّ استعماله لها كان محكوماً بالسياق الذي ترد فيه؟ الحق أنّ الإجابة عن هذين التساؤلين تستدعي منّا العودة إلى الشرح ذاته، وتعبّ الاستعمالات المختلفة وصولاً إلى أحكام علمية منطقية ودقيقة.

المبحث الأول: المعنى:

عني اللغويون العرب منذ القدم بـ (المعنى) مفهوماً ومصطلحاً وتعريفياً، ذلك أنّه يرتبط ارتباطاً مباشراً بالمقصود باللفظ أو بالشيء عموماً، لذا نجد أبا منصور الأزهري (ت 370 هـ) يعرفه لغةً بقوله: "وأخبرني المنذري عن أحمد بن يحيى قال: المعنى والتفسير والتأويل واحد"⁽⁵⁾. وقال ابن منظور (ت 711 هـ): "ومعنى كل شيء: محنته وحاله التي يصير إليها أمره... وعنيّت بالقول كذا: أردت. ومعنى كلّ كلام ومعنائه ومعنيته: مقصده"⁽⁶⁾. وعرف الشريف الجرجاني (ت 816 هـ) المعنى اصطلاحاً بقوله: "المعنى هو ما يُقصد بشيء، والمعاني هي الصورة الذهنية من حيث أنّه وُضع بإزائها الألفاظ، والصورة الحاصلة في العقل من حيث أنّها تقصد باللفظ سُميت معنى"⁽⁷⁾. ونقل الدكتور محمد حماسة في كتابه (النحو والدلالة) تعريفاً آخر للمعنى هو: "القيمة الدقيقة التي يتخذها المدلول المجرد في سياق أوحد"⁽⁸⁾.

إنّ هذه التعريفات المذكورة لـ (المعنى) تشير لغةً إلى التفسير والتأويل والإرادة والقصد، بينما يشير التعريف الاصطلاحي الذي أورده الجرجاني إلى ثنائية اللفظ والمعنى والعلاقة الأزلية القائمة

بينهما ، أمّا تعريف المعاصرين الذي يمثله الدكتور حماسة فيشير إلى السياق وأثره في إكساب المعاني قيمتها الحقيقية.

أولاً: المعاني التي وردت فيها لفظة (المعنى):

استعمل الرضي في كتابه لفظة (المعنى) في مواضع كثيرة، بيد أن مفهومها قد يختلف من موضع إلى موضع، إذ تجد اللفظة ذاتها، غير أنّها تختلف من استعمال لآخر. وفيما يلي عدد من المفاهيم التي وردت فيها كلمة (المعنى):

أ - المدلول: استعمل الرضي في شرحه لفظة (المعنى) ليدل بها على (المدلول)، والمقصود بالمدلول هنا: "اللفظ إذا وُضع بإزاء الشيء، فذلك الشيء من حيث يدلّ عليه اللفظ يُسمى مدلولاً"⁽⁹⁾، وهذا هو المعنى الشائع في الدراسات اللغوية، ومن نماذج ذلك:

1. قوله في باب المفعول فيه: "ويدخل في المبهم الجهات الست، وعند، ولدى، ووسط، وبين، وإزاء، وحذاء، وحذاة، وتلقاء، وما هو بمعناها"⁽¹⁰⁾.

2. قوله في باب المستثنى: "وقال الكسائي والفراء: (إلا) حرف عطف بهذه الشروط، ولا خلاف بينهم في معنى (إلا) وأنه للاستثناء، وإنّما جعلاه عطفاً لأنّ البديل والمبدل منه في كلام واحد، والمستثنى من حيث المعنى في كلام والمستثنى منه في آخر، لأنّ معنى: ما قام القوم إلاّ زيداً: ما قام القوم وقام زيد"⁽¹¹⁾.

3. قوله في باب اسم الفعل: "وليس - ما قال بعضهم: إنّ (صه) مثلاً اسمٌ للفظ (اسكت) الذي هو دالٌّ على معنى الفعل، فهو علمٌ للفظ الفعل لا لمعناه - بشيء، إذ العربي القح ربما يقول: صه، مع أنّه لا يخطر بباله لفظ (اسكت)، وربما لم يسمعه أصلاً، ولو قلت: إنّ اسم ل: اصمت، أو امتنع، أو كفّ عن الكلام، أو غير ذلك مما يؤدي هذا المعنى لصحّ، فعلنا أنّ المقصود منه المعنى لا اللفظ"⁽¹²⁾.

4. قوله في (رُبّ): "ووضع (رُبّ) للتقليل... ثمّ تستعمل في معنى التكثير، حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة، وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة..."⁽¹³⁾.

ففي النموذج الأول: وبعد أن ساق الرضي ما يدخل في المبهمات قال: "وما هو بمعناها"، أي: بمدلولها، وفي النموذج الثاني: نقل عن الكسائي والفراء: "ولا خلاف بينهم في معنى (إلا)، أي: في مدلول (إلا)، بدليل أنّه بيّن هذا المدلول بقوله: "وأنه للاستثناء". وهو في النموذج الثالث الذي تظهر فيه كلمات كاللفظ والدال⁽¹⁴⁾ ينكر أن يكون اسم الفعل (صه) علماً للفظ لا للمعنى، أي: للمدلول. وفي النموذج الرابع كذلك: ف (رُبّ) للتقليل وتُستعمل في معنى التكثير، أي: مدلول التكثير، وفي هذا النموذج إشارة إلى

موضوع مهم مرتبط بعلم الدلالة، ألا وهو موضوع التطور الدلالي⁽¹⁵⁾؛ حيث انتقلت (رُبَّ) من دلالتها الأصلية وهي التقليل إلى دلالة أخرى هي التكثير، وصارت الدلالة الأصلية كالمجاز.

لقد استعمل الرضي لفظ (المعنى) في هذه النماذج وفي غيرها⁽¹⁶⁾ استعمالاً اصطلاحياً، إذا نظر إلى المعنى على أنه الصورة الذهنية للفظ، بيد أنه لا يمكن هنا أن ننكر أثر السياق في تبيين هذا المعنى، لأن ما يحكم دلالة لفظ (المعنى) الذي أشار إليه الرضي في هذه النماذج إنما هو السياق، فنحن لا نستطيع تبيين ما يرمي إليه الشارح لو كانت الكلمة مفردة مجردة عن السياق.

ب - المعنى المعجمي: يندرج المعنى المعجمي في الدراسات اللغوية الحديثة ضمن التحليل الدلالي، وقد أصبحت النظرة إلى التحليل الدلالي الآن على أنه يغطي فرعين: أحدهما: يهتم ببيان معاني المفردات، وقد أطلق عليها بعضهم اسم: المعاني المعجمية. والآخر: يهتم ببيان معاني الجمل، وقد سماها بعضهم: المعاني النحوية⁽¹⁷⁾. والرضي في شرحه يُعنى ببيان المعنى المعجمي، ومن نماذج ذلك:

1. قوله في باب أنواع الإعراب: "ثمَّ الجزم بمعنى: القطع، والوقف والسكون بمعنى واحد"⁽¹⁸⁾.

2. قوله في باب التمييز بعد نقل كلام ابن الحاجب: التمييز ما يرفع الإبهام المستقر: "قلتُ: معنى المستقر في اللغة: هو الثابت"⁽¹⁹⁾.

3. قوله في باب العطف: "وعضُّ زمانٍ يا ابنَ مروانٍ لم يدعُ من المالِ إلَّا مسحاً أو مجلّفُ

المسحت: المذهب، والمجلّف: المأخوذ الجوانب الذي بقيت منه بقية، فقوله: مجلّفُ حمل على المعنى، إذ معنى: لم يدعُ إلَّا مسحاً: لم يبق من جوهره إلَّا مسحٌ، ويجوز أن يكون المعنى: أو هو مجلّف"⁽²⁰⁾.

4. قوله في باب المضارع: "ومعنى المضارعة في اللغة: المشابهة، مشتقة من الضرع؛ كأنَّ كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد، فهما إخوان رضاعاً"⁽²¹⁾. وهذا النوع من تفسير المعنى يُعرف بـ (التفسير بالترجمة)، وهو: أن تفسر الكلمة بكلمة أخرى من اللغة نفسها أو بأكثر من كلمة، وهو نوعان: شرح اللفظ بلفظ آخر يرادفه أو يقاربه، وتفسير اللفظ بأكثر من لفظ، أي: شرح دلالاته شرحاً قصيراً يسيراً⁽²²⁾.

وقد فسّر الرضي - كما مرّ في النماذج السالفة - المعنى بلفظ مرادف أو قريب من اللفظ الأول. أمّا تفسير المعنى بأكثر من لفظ من خلال شرح الدلالة (المعنى) شرحاً قصيراً فنجد له مواضع في الشرح أيضاً، ومن أمثلته:

1. قوله في باب الإعراب: "ومعنى حموك: أبوزوجك أو أخوه أو ابنه، وبالجمله: فالحم: نسيب زوج المرأة" (23).

2. قوله في: مررتُ بهم الجماء الغفير من باب الحال: "والغفير من الغفر: وهو الستر بمعنى: الغافر؛ أي: الساترين بكثرتهم وجه الأرض..." (24).

3. قوله في: لله درك: "وأما معنى قولهم: لله درك: فالدرُّ في الأصل: ما يدر؛ أي: ما ينزل من الضرع من اللبن، ومن الغيم من المطر" (25).

إنّ الرضي في هذه النماذج يوظف لفظة (المعنى) توظيفاً معجمياً، إذ يقصد بها الدلالة التي تحملها المفردة في معاجم اللغة، فيأتي عليها ويشرحها ويفسرهما، سواء أكان هذا الشرح بلفظ مرادف أو مقارب، أم كان بشرح الدلالة شرحاً موجزاً. على أنه ينبغي أن يُلاحظ في المعنى المعجمي أنه متعدد متنوع محتمل، فالجزم مثلاً ليس القطع فقط، بل هو القطع والوقف والسكون.

ج - بيان المصطلح: يورد الرضي في مواضع معينة من شرحه كلمة (المعنى) لبيّن مصطلحاً نحوياً ويفسره، وفي هذه المواضع تظهر العلاقة واضحة بين اللفظ والمعنى، أو بين الدال والمدلول، ومن أمثلة ذلك:

1. قوله في أقسام التنوين من باب الإعراب: "وثانيها: للتمكين، ومعناه: كون الاسم معرباً فلا تمكّن إلا في الاسم" (26).

2. قوله في باب التمييز: "ومعنى تمام الاسم: أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها" (27).

3. قوله في مصطلحي التخصيص والتعريف من باب النكرة والمعرفة: "ومعنى التخصيص في اصطلاحهم: تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات... ومعنى التوضيح عندهم: رفع الاشتراك الحاصل في المعارف" (28).

4. قوله في باب الفعل: "وأما السين وسوف، فسمّاها سيويوه حريّة التنفيس؛ ومعناه: تأخير الفعل إلى الزمان المستقبل، وعدم التضييق في الحال. يقال: نفستُ الخناق؛ أي: وسعته، وسوف أكثر تنفيساً من السين" (29).

د - التفسير: يذكر الرضي لفظة (المعنى) في مواضع قليلة من شرحه بمعنى (التفسير)، والمقصود بالتفسير هنا: التفسير القرآني؛ ويقترب هذا المعنى في الشرح عادةً بالآيات القرآنية، ومن أمثلة ذلك قوله في باب العطف:

1. "وأما قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُفْقَهُوْهَا﴾ فالمعنى: ولا ينفقون الكنوز، لدلالة (يكنزون) على الكنوز" (30).

2. "قال الله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾، وليس (أو) بمعنى الواو كما قاله بعضهم، بل نقول: جواب الشرط محذوف، والمعنى: إن يكن غنياً أو فقيراً فلا تأس، فإن الله أولى بالغني والفقير معاً" (31).

إنَّ الشارح في هذين النموذجين يسوق كلمة (المعنى) قاصداً بها التفسير، ودليل ذلك أن ما أورده الرضي من إيضاح مذکور في كتب المفسرين: قال البيضاوي (ت 685 هـ) في تفسيره (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) في الآية الأولى: "فإنَّ الوعيد على الكنز مع عدم الإنفاق فيما أمر الله أن ينفق فيه" (32)، وقال في الآية الثانية: "فلا تمتنعوا عن إقامة الشهادة، أو لا تجوروا فيها ميلاً أو ترحموا، ﴿فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾: بالغني والفقير وبالنظر إليهما، فلو لم تكن الشهادة عليهما أو لهما صلاحاً لما شرعها" (33).

إنَّ محصول الكلام هنا أنَّ الرضي استعمل لفظة (المعنى) في بعض المواضع استعمالاً معجمياً، غير أنَّ هذا الاستعمال بحاجة إلى سياق يوضحه ويبرز معناه، وتظهر فيه بوضوح مقاصد الكلام ومرامي الخطاب، لذا يمكن القول إنَّ المعنيين المعجمي والسياقي تعاضداً في إيصال المراد، وفي تبيان المعاني المتعددة لهذه اللفظة.

ثانياً: المعنى الذي وردت فيه لفظة (أعني):

تكثر في شرح الرضي على الكافية لفظة (أعني) - وما دلَّ منها على الغائب وجمع المتكلم - كثرة لافتة، وهي ترد - أكثر ما تكون - في بدايات الأبواب النحوية التي سيقوم الرضي بشرحها، وبخاصة في بيان الحدود والمصطلحات، وتأتي بمعنى واحد هو: أقصد، ويقصد، ونقصد، وغالباً ما تلقانا بعد متن ابن الحاجب. ومن أمثلة ذلك:

1. قوله في باب الكلام بعد نقل كلام ابن الحاجب: الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد: "ونعني بتضمنه الكلمتين: تركبه منهما وكونهما جزئيه... وذلك من دلالة المركب على كل جزء من أجزائه دلالة تضمن" (34).

2. قوله في باب المفعول فيه: "وشرط نصبه تقديره ب (يـ): يعني: أن المفعول فيه ضربان: ما يظهر فيه (يـ)، وما ينتصب بتقديره" (35).

3. قوله في باب المضمرات: "وإنما بُنيت المضمرات إمّا لشبهها بالحروف وضعاً، وإمّا لشبهها بالحروف لاحتياجها إلى المفسّر؛ أعني: الحضور في المتكلم والمخاطب... كاحتياج الحرف إلى لفظ يُفهم به معناه الإفرادي" (36).

4. قوله في باب الفعل: "قوله (37) (وليس رباعي) يعني به: باب أفعل وحده، فإنه هو الرباعي الذي ما بعد حرف مضارعتة ساكنٌ فقط، ويعني ب (الرباعي): ما ماضيه على أربعة أحرف" (38).

إنّ الرضي في هذه المثل وفي غيرها (39) يستعمل (أعني) مرادفة ل (أقصد)، وهو استعمال معجمي صرف، وقد مضى كلام ابن منظور في ذلك ونصّه: "ومعنى كلّ كلام ومعنائه ومعنيته: مقصده"، غير أنّه ينبغي التنويه هنا إلى عدم وجود علاقة بين دلالة كلمة (معنى) اصطلاحاً ودلالة كلمة (أعني) في استعمال الرضي هذا؛ وقد أشار إلى مثل هذا الاستعمال فرانك بالمر في كتابه (مدخل إلى علم الدلالة) حين قال: "ومن الملاحظ هنا عدم وجود أي نوع من العلاقة بين دلالة كلمة (معنى) المستعملة بشكل عام، ودلالة كلمة (عنى) التي في جملة: (إنّها تعني لديه بأنّ اللعب قد انتهى): لأنّ الكلمة الثانية التي جاءت مرادفة ل (يفسر، يوضح، يشير) فيها إشارة واضحة إلى حجم العلاقة القائمة بين كلمة (عنى) وكلمتي (دلّ وأشار) المعروفتين بشيوع دلالتها" (40).

ثالثاً: ألفاظ مرادفة ل (المعنى):

أ- المراد: ذكر الرضي لفظة (المراد) مرادفةً في بعض الأحيان لكلمة (المعنى)، ومن أمثلة ذلك:

1. قوله في معنى الإسناد: "والمراد بالإسناد: أن يُخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى، على أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخص منه" (41).

2. قوله في باب الكلام: "الفرق بين الحد والخاصة مطرد ومنعكس، والخاصة مطردة غير منعكسة، والمراد بالاطراد: أن تضيف لفظ كل إلى الحد، فتجعله مبتدأ، وتجعل المحدود خبره كقولك في قولنا: الاسم: ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن: كل ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم. وكذا تقول في الخاصة: كل ما دخله لام التعريف فهو اسم" (42).

3. قوله في باب حروف الجر: "المراد بإيصال الفعل إلى الاسم: تعديته إليه حتى يكون المجرور مفعولاً به لذلك الفعل، فيكون منصوب المحل" (43).

إن الرضي في هذه النماذج الثلاثة وفي غيرها⁽⁴⁴⁾، يشير ب (المراد) إلى (المعنى)، وقد مضى قول ابن منظور: "وعنيتُ بالقول كذا: أردت"، فقلوه: والمراد بالإسناد، والمراد بالاطراد، والمراد بإيصال ... إنما هو: معنى الإسناد، ومعنى الاطراد، ومعنى الإيصال. أو على حذف الموصوف غالباً؛ والتقدير في النماذج الثلاثة: والمعنى المراد بالإسناد، والمعنى المراد بالاطراد، والمعنى المراد بالإيصال. وربما قصد أيضاً المعاني المعجمية الأخرى، فيكون التقدير: والمقصود بالإسناد، أو تفسير الإسناد.

ب - المقصود: تأتي هذه اللفظة في بعض المواطن من شرح الرضي دالة على (المعنى)، وتأتي في مواطن أخرى بمعانٍ أخر، ومن أمثلة الدالة على المعنى:

1. قوله في وقوع الحال جملة: "أما جواز كون الحال جملة؛ فلأن مضمون الحال قيد عاملها، ويصح أن يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد، وأما وجوب كونها خبرية فلأن مقصود المجيء بالحال: تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال؛ فمعنى قولك: جاءني زيدٌ راكباً: أن المجيء الذي هو مضمون العامل واقعٌ وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال، ومن ثم قيل: إن الحال يشبه الظرف معنى"⁽⁴⁵⁾.

2. قوله في باب حروف العطف: "وقد تجيء (ثم) لمجرد الترتيب في الذكر، والتدرج في درج الارتقاء، وذكر ما هو الأولى ثم الأولى، كما في قوله:

إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جدّه

فالمقصود: ترتيب درجات معالي المدوح، فابتدأ بسيادته، ثم بسيادة أبيه، ثم بسيادة جدّه"⁽⁴⁶⁾.

إن الرضي في النموذجين المذكورين يورد كلمة (المقصود) ليشير بها إلى (المعنى) في استعمال معجمي صرف، فذكر في النموذج الأول لفظة (المعنى) بعد (المقصود)، وكأنها توضيح للمعنى. وقد يكون المعنى على حذف الموصوف - كما مضت الإشارة في المراد - فيكون التقدير: والمعنى المقصود.

إن لفظتي (المراد والمقصود) وإن كانتا قد استُخدمتا في هذه النماذج استخداماً معجمياً إلا أن أثر السياق هنا لا يمكن أن يُنكر، فلم يعد المعنى المعجمي لإحدى اللفظتين وحده كافياً في تبيين معناها بخاصة إذا علمنا أن هذا المعنى متعدد (التفسير، التأويل، الإرادة، القصد)، بل لا بد من النظر إلى السياق الذي وردت فيه، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتحدد معناها خارج السياق، إذ تكتسب معناها منه، ولا تتوقف في هذا الاكتساب عند معنى وحيد، بل قد يتعدد المعنى بتعدد السياق.

المبحث الثاني: الدلالة:

تشير مادة الفعل (دلّ أو دلّ) في معاجم اللغة إلى الهداية والمعرفة، قال الأزهري: "دلّ يدلّ إذا هدى ... وعن ابن السكيت عن الفراء: دليلٌ من الدلالة والدلالة بالفتح والكسر، وقال أبو عبيد: الدليلي من الدلالة، وقال شمر: دللتُ بهذا الطريق دلالةً أي: عرفته" (47). ونقل المرتضى الزبيدي (ت 1205 هـ) هذه المعاني ثم أضاف لها معنى الإرشاد (48). وعرف الشريف الجرجاني الدلالة اصطلاحاً بقوله: "هي كون الشيء بحالة يلزم مع العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول، وكيفية دلالة اللفظ على المعنى باصطلاح علماء الأصول محصورة في عبارة النص" (49).

إنّ الدلالة في اللغة هي الهداية والمعرفة والإرشاد، وهي في الاصطلاح علاقة قائمة بين الدال والمدلول محصورة في عبارة النص، أي أنّ معناها مرتعناً بالسياق اللغوي الذي ترد فيه، تحصل على معناها منه، ولا قيمة لها من دونه، كما أنّ القرائن ذات أثر ليس بقليل في تجلية الكلام وتبيين المقاصد. والسؤال الذي يطرحه البحث هنا: ما المعاني التي تدل عليها لفظة (الدلالة) وما يشتق منها نحو: المدلول، والدال، ويدل، في شرح الرضي على الكافية؟

أولاً: المعاني التي ترد فيها لفظة (الدلالة):

أ - المعنى: يرى بعض الباحثين أنّ علماء العربية المتقدمين كانوا يستعملون (الدلالة) مرادفة لـ (المعنى)، أو بعبارة أدق: كانوا ينظرون إلى الدلالة أنّها المعنى (50)، فلا فرق بينهما عندهم، وتظهر هذه النظرة واضحة عند الرضي في مواضع متفرقة من شرحه، ومن هذه المواضع:

1. قوله في باب الفعل: "والفرق بين (بعث) الإنشائي و (أبيع) المقصود به الحال: أنّ قولك (أبيع) لا بدّ له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ، تقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج، فإنّ حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق، وإلاّ فهو كذب"، فهذا قيل إنّ الخبر محتملٌ للصدق والكذب، فالصدق محتمل اللفظ من حيث دلالاته، والكذب محتمله ولا دلالة للفظ عليه" (51).

2. قوله في باب كنايةات العدد: "ويكنى به (52) عن العدد نحو: عندي كذا درهماً، وعن الحديث نحو: قال فلانٌ كذا، ولا دلالة فيه على التكثير اتفاقاً" (53).

3. قوله في باب النكرة والمعرفة: "لأنّ كل اسم فهو موضوعٌ للدلالة على ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالاً عليه، ومن ثمة لا يحسن أن يخاطب بلسان من الألسنة إلاّ من سبقت معرفته لذلك اللسان" (54).

فالرضي عندما يقول في النموذج الأول: "فالصدق محتمل اللفظ من حيث دلالته" يقصد: من حيث معناه. وكذا في النموذج الثاني: فـ "ولا دلالة فيه على التكثر": يعني: لا معنى للتكثر فيه. والنموذج الثالث كذلك: "فهو موضوعٌ للدلالة على ما سبق علم المخاطب": معناه: موضوع معنى سبق علم المخاطب. وتأسيساً عليه يمكن القول إنّ الرضي استعمل الدلالة بمعنى (المعنى)، فلا فرق بينهما عنده، شأنه في ذلك شأن من تقدمه من علماء العربية. بيد أنّ من الدراسات اليوم من يعدّ هذا القول - الدلالة هي المعنى - كلاماً يفتقر إلى الدقة العلمية، فالدلالة غير المعنى؛ لأنّ الدلالة - من وجهة نظرها - "إشارات وعلامات حسية ومعنوية تهدي إلى المعنى وتوحي به، وقد تكون هذه الدلالة حركة، أو حرفاً، أو كلمة، أو صيغة، أو تركيباً، أو سياقاً، أو غير ذلك مما يدل على المعنى" (55).

ب- الإشارة: ترد لفظة (الدلالة) في مواضع أخرى من الشرح حاملة معنى (الإشارة)، وهذا المعنى شائع لها في الكتاب، ومن أمثلة ذلك:

1. قوله في باب الحال: "إنّ وقوع الفعل في زمانين أو مكانين مختلفين مجال، نحو: جلستُ خلفك أمامك، وضربتُ اليوم أمس، بلى لو عطفتُ أحدهما على الآخر جاز لدلالته على تكرار الفعل نحو: جلستُ خلفك وأمامك" (56).

2. قوله في تعريف الكناية: "الكناية في اللغة والاصطلاح: أن يعبر عن شيء معين لفظاً كان أو معنى بلفظ غير صريح في الدلالة عليه" (57).

3. قوله في باب العدد: "وإنّما مزجوا النيف مع هذا العقد بخلاف سائر العقود نحو: عشرين وأخواته، ومائة وألف، لقرب هذا المركب من مرتبة الأحاد التي ألفاظها مفردة، وبني الأول لكونه محتاجاً إلى الثاني، فشابه الحرف، وبني الثاني لتضمن العاطف، وبني على الحركة للدلالة على عروض البناء" (58).

4. قوله في باب الفعل: "وقيل: إنّ السين منقوص من سوف دلالة بتقليل الحروف على تقريب الفعل، وإنّما اختصا بالفعل لكونهما موضوعين للدلالة على تأخير الفعل من الحال إلى الاستقبال" (59).

إنّ كلمة (الدلالة) في الأمثلة السابقة تحمل معنى (الإشارة)؛ فقوله في النموذج الأول: "لدلالته على تكرار الفعل" معناه: لإشارته إلى تكرار الفعل، وقوله في النموذج الثاني: "صريح في الدلالة عليه"، يعني: صريح في الإشارة إليه، والأمر ذاته في النموذجين الآخرين. وما دلّ على هذا المعنى هنا إنّما هو السياق، فاللفظة لم تستخدم استخداماً معجمياً، لكنّ موقعها في الجملة أكسبها هذا المعنى.

ج - الدليل: ترد (الدلالة) في مواضع قليلة من الشرح بمعنى (الدليل)، ومن أمثلة ذلك قوله في باب الكلام: "إن أصل فعل الأمر (اضرب): لتضرب، مخففٌ بحذف اللام، وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال، بدلالة قولك فيما لم يسم فاعله منه: لتضرب"⁽⁶⁰⁾. ف (دلالة) هنا بمعنى: بدليل.

إن استعمال الرضي للفظ (الدلالة) بمعنى الإشارة أو الدليل استعمال ينبئ عنه السياق، فهو حصيلة استعمال الكلمة داخل نظام الجملة عندما تتساق مع كلمات أخرى، مما يكسبها معنى خاصاً محدداً، وهذا المعنى السياقي بخلاف المعنى الذي يقدمه المعجم، لأن هذا الأخير متعدد ومحتمل، في حين أن المعنى الذي يقدمه السياق اللغوي هو معنى معين له حدود واضحة وسمات محددة غير قابلة للتعدد أو الاشتراك.

تجد الإشارة إلى أن ابن القيم الجوزية (ت 751 هـ) واحد من العلماء المسلمين الذين تفتنوا إلى السياق ودوره في التركيب، فوصفه بأنه "يُرشد إلى تبيين المجمل، ويعين المحتمل، والقطع باحتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم. فمن أهمله غلط في نظره وغالط في مناظرته". ويكمل: "فانظر إلى قوله تعالى: (ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ) كيف تجد سياقه يدل على أنه الدليل الحقيقير"⁽⁶¹⁾.

ثانياً: المعنى الذي ترد فيه كلمة (المدلول):

ترد كلمة (المدلول) في الشرح بمعنى (المعنى) في مواضع ليست بالكثيرة، نذكر منها:

1. قوله في باب أقسام الكلام: "ثم نقول: إن معنى (من) الابتداء، فمعنى (من) ومعنى لفظ الابتداء سواء، إلا أن الفرق بينهما أن لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر، بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة"⁽⁶²⁾.

2. قوله في الباب نفسه: "وإنما اختصت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال، والفعل لا يدل على الذات إلا ضمناً، والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه"⁽⁶³⁾.

3. قوله في باب المفعول معه: "وفي النصب في مثل هذا - أعني: ما شأنك أو ما بالك وزيداً وما شأن زيد وعمراً - أربعة أوجه: الأكثرون على أنه بالفعل المدلول عليه ب: ما شأنك، وما لك؛ أي: ما تصنع وذلك؛ لأن (ما) طالبة للفعل لكونها استفهامية، وبعدها الجار أو المصدر ... وفيها معنى الفعل، فتظافرا على الدلالة على الفعل"⁽⁶⁴⁾.

4. قوله في باب حروف العطف: "وإذا دخلت (65) على الصفات المتتالية والموصوف واحد، فالترتيب ليس في ملابستها لمدلول عاملها، كما كان في نحو: جاءني زيدٌ فعمرؤ، بل في مصادر تلك الصفات كقولك: جاءني زيدٌ الأكلُ فالنائمُ، أي: الذي يأكل فينام" (66).

إن المدلول في هذه الأمثلة هو المعنى والمعنى هو المدلول، وقد ورد صراحة في النموذج الأول، وما يعزز هذا الرأي أيضاً النموذج الثاني، حيث قال الشارح: "والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه"، وما ذكره وارد عند النحاة بقولهم: الحرف ما دلّ على معنى في غيره. وكذا النموذج الثالث، وهو: "الأكثرين على أنه بالفعل المدلول عليه"، أي أنّ المفعول معه منصوبٌ ب (ما) التي تحمل معنى الفعل، أو ما عبّر عنه بقوله: الفعل المدلول عليه ب (ما). وفي النموذج الرابع: مدلول عاملها: معنى عاملها.

وهذه النتيجة تقودنا إلى نتيجة ثانية هي رد استعمال النحاة العرب المتقدمين للدلالة على أنّها المعنى، وإلى نظرتهم للدلالة مرادفةً للمعنى، ذلك أنّ استعمالهم لها مرةً بمعنى المعنى، ومرةً بمعنى المدلول فيه من اللبس الشيء الكثير، وإن كان الفيصل في ذلك هو السياق، وربما كان الأسلم هنا أن ننظر إلى الدلالة بعدها هاديةً إلى المعنى وموحيةً به سواءً أكانت حركةً، أم حرفاً، أم كلمة، أم سياقاً، أم غير ذلك مما يدل على المعنى، أمّا أن تكون هي ذاتها المعنى فالأمر يحتاج إلى مراجعة.

ثالثاً: المعاني التي ترد فيها لفظة (الدال):

ترد لفظة (الدال) في مواضع من الشرح بعد كلمة (اللفظ)، ومن أمثلة ذلك:

1. قوله في تفسير حد الفعل الذي ذكره ابن الحاجب ونصّه: "ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة": ما يلي: "أي: على معنى واقع في أحد الأزمنة الثلاثة، بحيث يكون ذلك الزمان المعين أيضاً مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له أولاً، فيكون الظرف والمظروف مدلولي لفظ واحد بالوضع الأصلي، فيخرج عن حد الفعل، نحو: الضرب، والقتل، وإن وجب وقوعه في أحد الأزمنة الثلاثة معيناً في نفس الأمر، لأنّ ذلك المعين لا يدل عليه لفظ المصدر" (67).

2. قوله في الاسم: "ولا يُخبر إلا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة، والفعل لا يدل على الذات إلا ضمناً، والحرف لا يدل على معنى في نفسه، ولهذه العلة اختص التثنية، والجمع، والتأنيث، والتصغير، والنسبة، والنداء بالاسم" (68).

3. قوله في باب العدد: "وذلك لأنّ العدد مع المعداد ككلمة واحدة، ألا ترى أنّ (عشرون) مع مميّزة بمنزلة: رجل ورجلان، ولو وجدوا لفظاً دائماً على المعداد مع العدد، كما في المفرد والمثنى، لم يحتاجوا إلى العدد" (69).

إنّ استعمال الرضي في هذه النماذج للفظ (الدال) ربّما كان استعمالاً معجمياً، يرمي من ورائه إلى الإرشاد، فهو في النموذج الأول (مدلول اللفظ الدال) ربّما قصد اللفظ المرشد، والأمر ذاته ربّما انطبق على النموذجين الثاني والثالث، وقد مضت الإشارة إلى أنّ المرتضى الزيدي قد نقل هذا المعنى.

ويرد (الدال) في مواضع أخرى متفرقة من غير أن يصحب اللفظ، لكنه هذه المرة يوحي بمعنى سياقيّ هو (الإشارة)، ومن أمثلة ذلك:

1. قوله في باب الإعراب: "وإنّما جعل الإعراب في آخر الكلمة لأنه دالٌّ على وصف الاسم أي: كونه عمدة أو فضلة، والدال على الوصف بعد الموصوف" (70). فالدال هنا: المشير.

2. قوله في باب الفعل: "ويتعين المضارع للحالية ب (الآن) و(أنفاً) وما في معناهما من الظروف الدالة على الحال، ويد (لام الابتداء) عند الكوفيين" (71)، أي: الظروف التي تشير إلى الحال.

إنّ لفظ (الدال) لا ترد هنا بالمعنى المتعارف عليه اليوم في الدراسات اللغوية وهو (اللفظ)، بل هي لفظة قد ترد في شكل أحد المعاني المعجمية وهو الإرشاد، أو أنّها ربّما اكتسبت معنى أو معانٍ من السياق الذي قد يفرض لها معنى خاصاً مثل الإشارة.

رابعاً: المعنى الذي يرد فيه الفعل (يدلّ):

كما تكثر في شرح الرضي على الكافية لفظة (أعني)، تكثر في مقابلها لفظة (يدل)، وأكثر ورودها – مثل أعني – في بدايات الأبواب النحوية، وعند سنّ الحدود بعد كلام ابن الحاجب، وهي تقابلنا بمعنى الإرشاد أو الإشارة، ومن أمثلة ذلك:

1. قوله في باب المثنى: "ونعني بالمثنى: كل اسم كان له مفرد، ثمّ ألحق بآخره ألف ونون، ولبدل على أنّ معه مثله من جنسه" (72). فقوله: ليدل بمعنى: ليرشد أو ليشير.

2. قوله في باب الطرف: "ويكثر حذف (في) – وإن كان شاذاً – من كل اسم مكان يدل على معنى القرب أو البعد حتى يكاد يلحق بالقياسي، نحو: هو مني مزجر الكلب، ومناط الثريا، ومقعد الخاتن، ومنزلة الشغاف" (73). ويدل هنا بمعنى: يرشد أو يشير.

3. قوله في باب كم: "كم الاستهامية وكم الخبرية: تدلان على عدد ومعدود" (74)، أي: ترشدان أو تشيران إلى عدد ومعدود.

4. قوله في (لما) الجازمة: "واختصت أيضاً بجواز الاستغناء بها في الاختيار عن ذكر المنفي إن دلّ عليه دليل، نحو: شارفت المدينة ولما ...، أي: ولما أدخلها" (75). إن هذه النماذج المذكورة وغيرها (76) صريحة في أنّ تحديد دلالة الكلمة (يدل) مرجعه إلى السياق، فبه ومن خلاله يتضح المعنى، وقد يعترض معترض بأن الاستعمال هنا معجمي؟ وجواب اعتراضه: بأن المعنى المعجمي وارد هنا، بيد أنّ غيره وارد أيضاً.

خاتمة الدراسة:

حمل هذا البحث عنوان (الأثر الدلالي لتظافر المعنيين المعجمي والسياسي في إيضاح المراد ... ألفاظ المعنى والدلالة في شرح الرضي على كافية ابن الحاجب أنموذجاً)، وحاول أن يتبين الأثر الدلالي لتمازج المعنى المعجمي مع المعنى السياقي في إظهار مقصود الشارح، لذا راح يتعقب لفظتي (المعنى) و(الدلالة) ومشتقاتهما في الشرح في مسعى منه إلى تبين المعاني المختلفة التي ترد فيها، ليخرج في نهايته بالنقاط الآتية:

1. استعمل الرضي كلمة (المعنى) استعمالاً مختلفة بعضها معجمي والآخر سياقي تظهر فيه بوضوح مقاصد الكلام ومرامي الخطاب، وهي - أي لفظة المعنى - في هذه الاستعمالات تحمل معاني: المدلول، والمعنى المعجمي، وبيان المصطلح، والتفسير.
2. وردت كلمة (أعني) المشتقة من (المعنى) في الشرح مرادفة لـ (أقصد)، وهو استعمال معجمي صرف.
3. من مرادفات المعنى التي ذكرها الرضي في الشرح: المراد، والمقصود، وهما لفظتان وإن كانتا قد استُخدمتا في النماذج المذكورة استخداماً معجمياً إلا أنّ أثر السياق لا يمكن أن يُنكر، فلم يعد المعنى المعجمي لإحدى اللفظتين وحده كافياً في تبين معناها، بل لا بدّ من النظر إلى السياق الذي وردت فيه، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتحدد معناها خارج السياق.
4. استعمل الرضي كلمة (الدلالة) في الشرح بمعنى: (المعنى) قليلاً، (الإشارة) غالباً، (الدليل) نادراً. وقد ردّ البحث استعمال النحاة العرب المتقدمين للدلالة على أنّها المعنى، وإلى نظرهم للدلالة على أنّها مرادفة للمعنى، ذلك أنّ استعمالهم لها مرةً بمعنى (المعنى)، ومرةً بمعنى المدلول فيه من اللبس الشيء الكثير، وربما لا يتوافق اليوم مع قواعد علم المصطلح التي تنص على استعمال المصطلح الواحد للدلالة على مفهوم واحد.
5. ذكر الرضي في الشرح لفظة (المدلول) ليشير بها إلى (المعنى) في مواطن قليلة من الشرح.
6. لا ترد لفظة (الدال) بالمعنى المتعارف عليه في الدراسات اللغوية وهو اللفظ، بل ترد بأحد المعاني المعجمية وهو الإرشاد، أو أنّها ربّما اكتسبت معنى أو معانٍ من السياق الذي قد يفرض لها معنى مثل الإشارة.
7. وردت كلمة (يدل) المشتقة من (الدلالة) مرادفة لـ (يرشد أو يشير)، في تظافر جليّ بين المعنيين المعجمي والسياقي لإيصال المراد وتبيان المعاني المتعددة لهذه اللفظة.

الهوامش:

- (1) ينظر: دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، 1997م، ص (64).
- (2) الشكل والدلالة دراسة نحوية لفظ والمعنى، عبد السلام السيد حامد، دار غريب، القاهرة، 2002م، ص (29).
- (3) السابق: ص (30).
- (4) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، القاهرة، 1964م، 1/ 567 – 568.
- (5) تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق: عبد الحلیم النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1978م، مادة (عنى).
- (6) لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرين، دار المعارف، القاهرة، دت، مادة (عنا).
- (7) كتاب التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، تحقيق: عبد المنعم الحنفي، دار الرشاد، القاهرة، 1991م، ص (248).
- (8) النحو والدلالة، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، 2000م، ص (41).
- (9) الكليات، أبو البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، ط (2)، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998م، ص (842).
- (10) شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاسترابادي، تحقيق: عبد العال مكرم، عالم الكتب، القاهرة، 2000م، 4/2.
- (11) السابق: 146/2.
- (12) السابق: 8/4.
- (13) السابق: 33/6.
- (14) يأتي الحديث لاحقاً عن (الدال).
- (15) يراجع موضوع التطور الدلالي في: دلالة الألفاظ، مصدر سابق، ص (122).
- (16) هناك مواضع كثيرة في الكتاب تشي بورود كلمة (المعنى) دالة على (المدلول). ينظر على سبيل المثال: 20/1، 23/1، 28/1، 39/1، 52/1، 6/2، 7/2، 8/2، 34/2، 56/2، 101/2، 108/2، 152/2، 3/4، 16/3، 10/4، 27/5، 86/5، 103/6، 117/6، 153/6.

- (17) علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ط (2)، عالم الكتب، القاهرة، 1998م، ص (6 - 7).
- (18) شرح الرضي: 58 / 1.
- (19) السابق: 97 / 2.
- (20) السابق: 88 / 3.
- (21) السابق: 11 / 5. وينظر كذلك: 17 / 2، 54 / 2، 119 / 2، 3 / 4، 6 / 4.
- (22) ينظر: في علم الدلالة.. دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات، عبد الكريم محمد جبل، 1997م، ص (52).
- (23) شرح الرضي: 17 / 1.
- (24) السابق: 58 / 2.
- (25) السابق: 115 / 2. وينظر كذلك: 13 / 2، 181 / 4.
- (26) السابق: 31 / 1.
- (27) السابق: 102 / 2.
- (28) السابق: 12 / 3.
- (29) السابق: 4 / 5. وينظر كذلك: 106 / 2، 111 / 2، 25 / 3، 61 / 3.
- (30) شرح الرضي: 83 / 3، والآية 34 من سورة التوبة.
- (31) السابق: 85 / 3، والآية 135 من سورة النساء.
- (32) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988م، 1 / 403، والآية (34) من سورة التوبة.
- (33) السابق: 242 / 1. والآية (135) من سورة النساء.
- (34) شرح الرضي: 17 / 1.
- (35) السابق: 3 / 2.
- (36) السابق: 138 / 3.
- (37) أي: ابن الحاجب.
- (38) شرح الرضي: 138 / 5.

- (39) ينظر: 1/ 219، 2/ 17، 2/ 28، 2/ 52، 2/ 66، 2/ 70، 2/ 103، 2/ 111، 3/ 136، 4/ 114، 4/ 315.
- (40) مدخل إلى علم الدلالة، فرانك بالمر، ترجمة: خالد محمود جمعة، دار العروبة، الكويت، 1997م، ص (33).
- (41) شرح الرضي: 1/ 17.
- (42) السابق: 1/ 29.
- (43) السابق: 6/ 4.
- (44) ينظر على سبيل المثال: 2/ 138، 4/ 83، 4/ 310، 5/ 135، 6/ 145.
- (45) شرح الرضي: 2/ 81.
- (46) السابق: 6/ 156.
- (47) تهذيب اللغة، مادة (دلل).
- (48) تاج العروس من جواهر القاموس، المرتضى الزبيدي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وزارة الإعلام، الكويت، 1993م، مادة (دلل).
- (49) التعريفات، مصدر سابق، ص (116).
- (50) ينظر: النحو والدلالة، حماسة، مصدر سابق، ص (41).
- (51) شرح الرضي: 5/ 7.
- (52) الحديث عن (كذا).
- (53) شرح الرضي: 4/ 105.
- (54) السابق: 4/ 184.
- (55) نظرية المعنى في الدراسات النحوية، كريم حسين ناصح الخالدي، دار صفاء، عمان، 2006م، ص (16).
- (56) شرح الرضي: 2/ 50.
- (57) السابق: 4/ 82.
- (58) السابق: 4/ 67.
- (59) السابق: 5/ 4.
- (60) السابق: 1/ 18.

- (61) بدائع الفوائد، ابن القيم، تحقيق: علي بن محمد العمران، مجمع الفقه الإسلامي، جدة، 1988. 4 / 9 - 10. والآية (49) من سورة الدخان.
- (62) شرح الرضي: 1 / 24.
- (63) السابق: 1 / 30.
- (64) السابق: 2 / 39.
- (65) الحديث عن فاء العطف.
- (66) شرح الرضي: 6 / 149.
- (67) السابق: 1 / 25.
- (68) السابق: 1 / 36.
- (69) السابق: 4 / 91.
- (70) السابق: 1 / 59.
- (71) السابق: 5 / 25. وينظر كذلك: 2 / 40، 5 / 103، 6 / 70.
- (72) السابق: 1 / 72.
- (73) السابق: 2 / 10.
- (74) السابق: 4 / 90.
- (75) السابق: 5 / 87.
- (76) ينظر كذلك: 1 / 21، 1 / 22، 2 / 43، 2 / 76، 2 / 93، 2 / 97، 2 / 314، 3 / 8، 3 / 14، 3 / 38، 3 / 84، 3 / 139، 4 / 6، 4 / 69، 4 / 105، 4 / 184، 4 / 330، 5 / 6، 5 / 7، 5 / 9.

قائمة المصادر:

المصدر الرئيس: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترابادي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، 2000م.

المصادر المساعدة:

1. بدائع الفوائد، ابن القيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد العمران، مجمع الفقه الإسلامي، جدة، 1988م.
2. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، القاهرة، 1964م.
3. تاج العروس من جواهر القاموس، المرتضى الزبيدي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، سلسلة التراث العربي، وزارة الإعلام، الكويت، 1993م.
4. تفسير البيضاوي المسمى: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، عبد الله بن عمر البيضاوي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988م.
5. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق: عبد الحلیم النجار، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1978م.
6. دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، 1997م.
7. الشكل والدلالة: دراسة نحوية للفظ والمعنى، عبد السلام السيد حامد، دار غريب، القاهرة، 2002م.
8. علم الدلالة، أحمد مختار عمر، الطبعة الثانية، عالم الكتب، القاهرة، 1998م.
9. في علم الدلالة: دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات، عبد الكريم محمد جبل، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1997م.

10. كتاب التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني، تحقيق: عبد المنعم الحنفي، دار الرشاد، القاهرة، 1991م.
11. الكليات، أبو البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998م.
12. لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي وسيد رمضان أحمد، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
13. مدخل إلى علم الدلالة، فرانك بالمر، ترجمة: خالد محمود جمعة، دار العروبة، الكويت، 1997م.
14. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فواد عبد الباقي، الطبعة الثالثة، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، 1992م.
15. النحو والدلالة: مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، محمد حماسة عبد اللطيف، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 2000م.
16. نظرية المعنى في الدراسات النحوية، كريم حسين ناصح الخالدي، دار صفاء، عمان، 2006م.